## سوق رأس المال: سوق الإستثمار – تمويل طويل الأجل -

تؤدي أسواق الأوراق المالية دورا بارزا ومهما في تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، فهي تمثل فرص استثمارية ممتازة وعامل هام في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وبشكل خاص تهدف البور صات إلى تأمين السيولة وتجميع المدخرات للإسهام الإنتاجي أو في إضافة وحدات إنتاجية جديدة، و عن طريق البورصات تتمكن الدولة من سد احتياجاتها المالية اللازمة للقيام بأعبائها المتزايدة وتمويل أهداف التنمية وذلك بإصدار سندات طويلة الأجل والبورصات سوق مثالي تتحقق فيه المنافسة الحرة وتحدد فيه الأسعار وفقا لقانون الطلب والعرض.

**1. تعريف سوق رأس المال:**

يعرف سوق رأس المال على أنه شبكة للتمويل طويل الأجل، مبنية على بيع وشراء القيم المتداولة، بما يضمن درجة من السيولة للمؤسسات والدولة؛

فهو مكان الإلتقاء بين عارضي رؤوس الأموال طويلة الأجل،والطالبين عليها بهدف تعبئة وتسهيل تدفق الفوائض المالية نحو ذوي العجز المالي وفقا لشروط معينة، ومن أجل المساهمة في التنمية؛

إنطلاقا من التعاريف المقدمة لسوق رأس المال نستخلص مميزاته في النقاط التالية:

- تجمع تجاري يلتقي فيه المتعاملون لبيع وشراء مختلف القيم،في إطار المنافسة التامة، والإفصاح والشفافية؛
- هو سوق التداول للأدوات المالية طويلة الأجل؛
- يساهم في جذب مدخرات الأفراد والمؤسسات لتوظيفها في شراء وبيع الأسهم والسندات والإبتكارات المالية بشكل منظم، رسمي وقانوني؛
- زيادة معدلات النمو الإقتصادي بالتوظيف الكفء للموارد المتاحة في إقامة مشاريع إستثمارية، وتحقيق أرباح إضافية مما يساهم في النمو الإقتصادي، فينمو الدخل الفردي والناتج الإجمالي.

**2. تجزئة سوق رأس المال:**

يتكون سوق رأس المال من قسمين أساسيين:

أولهما: السوق الأولي "سوق الإصدارات الجديدة": في هذا السوق يتم طرح الإصدارات من طرف البنوك والمؤسسات لأول مرة للإكتتباب فيها بالقيمة الإسمية، فهو السوق الذي تكون فيه العلاقة مباشرة بين مصدري الأرواق المالية والمكتتبين الأوائل؛

ثانيهما: السوق الثانوي: "سوق التداول، أو البورصة، أو سوق القيم المتداولة": وهو مكان مخصص لتداول الأوراق المالية التي تم إصدارها في مرحلة سابقة، فهو سوق الإصدارات القديمة الذي يسمح بتوجيه الإدخارات إلى إستثمارات في القيم المتداولة بين العارضين والطالبين عليها.

**3. المتدخلون في سوق رأس المال:**

يظهر المتدخلون في سوق رأس المال في ثلاث أطراف أساسية هي:

**1.3. طالبو رؤوس الأموال:** ويمثلون الطرف ذوي العجز المالي ممن هم في حاجة إلى التمويل مثل الدولة من جماعات محلية، وإدارات عمومية، والهيئات التابعة لها، والمؤسسات المختلطة، وهيئات الإقراض؛

**2.3. عارضو رؤوس الأموال:** وهم أولئك ذوي الفائض المالي ممن لا يرغبون في ترك فوائضهم المالية من غير توظيف، فيقدمونها لذوي العجز المالي مقابل عائد، ومن أمثلتهم العائلات، والبنوك، والمؤسسات، والجمعيات، والمستثمرين كشركات الإستثمار والتأمين، وصناديق الإستثمار؛

**3.3. الوسطاء الماليون:** ويمثلون الأعضاء العاملون في البورصة (داخل المقصورة)، والمسجلون رسميا بموجب القوانين المنظمة ممن لهم مؤهلات علمية وخبرة وكفاءة في الأداء، وينقسمون إلى:

- السمسار بالعمولة: "سمسار الخصم": ويمثل الوكيل أو التاجر الحر الذي يتولى شراء أو بيع كمية من الأوراق المالية للمستثمر يحددها له مقابل عمولة يتحصل عليها؛
- سمسار الصالة "المقصورة": هو شخص متخصص في تنفيذ طلبات البيع والشراء للأوراق المالية التي يقدمها إليه زملاؤه السماسرة بسبب ضغوطات العمل التي يواجهونها مقابل عمولة تدفع له؛
- تجار الصالة: هم مجموعة مضاربين مسجلين في البورصة يقومون بعمليات البيع والشراء للأوراق المالية لحسابهم الخاص بهدف تحقيق الأرباح، وتكون هذه الشريحة كبيرة في البورصات المتطورة؛
- المتخصصون:هم نوع من السماسرة الذين يتخصصون في التعامل بنوع معين من الأوراق المالية، يجمع هذا النوع بين سماسرة المقصورة، وتجار الصالة، ولايحق لهم العمل لحساب عملائهم.

يشكل المتخصصون أهم الفئات العاملة في البورصة للأسباب التالية:

- يحق لهم الإطلاع على أوامر البيع والشراء للأوراق المالية التي يتخصصون بها؛
- يمكن لهم من خلال الخبرة تحديد الأسعار للأوراق المالية التي يتعاملون بها؛
- لهم إمكانيات كبيرة للتأثير في حركة الورقة المالية التي يتعاملون بها.
- المتعاملون بالصفقات الصغيرة: يتعاملون بحدود 100سهم، ويمثلون السماسرة الذين يعملون لحساب بيوت السمسرة.

إضافة إلى وجود بعض الموظفين أو المندوبين اللذين يساعدون السماسرة في عملهم يسمون "المندوب الرئيسي" الذي يعمل موظفا لدى السمسار، ويسعى لمساعدته على تنفيذ الأوامر بالمقصورة.

يضاف إلى ذلك "أعضاء غير عاملين" في المقصورة (لا تتواجد أسماؤهم) وهم:

- الأعضاء المراسلين: هم مجموعة مضاربين يعملون في البورصات الأجنبية، ويمارسون أعمالهم في دولة أخرى عن طريق سمسار وطني معتمد في بورصة الدولة؛

-مكاتب الإستشارات المالية: هم مراكز بحث تقوم بدراسة الأسواق، وتطورات الأسعار، وأوضاع الشركات المقيدة وتقدم النصح للمضاربين مقابل عمولة.